

السيد الدكتور مهندس / مصطفى مدبولي
رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،

إيماناً من جمعية رجال الأعمال المصريين بأهمية تضافر كافة الجهود من أجل تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة والوصول بمعدلات النمو إلى مستويات أعلى تحقق إستقرار إقتصادي نصبو إليه جمِيعاً، وبناءً على طلب العديد من المجالس التصديرية بضرورة عقد إجتماع عاجل بينهم وبين الجمعية بعرض مناقشة :

” الآثار السلبية الناتجة عن تفاقم المديونية المستحقة على الحكومة المصرية للقطاع التصديري ومدى تضارب ذلك مع السياسة المعلنة من الدولة لساندة هذا القطاع الحيوي الهام ”

والجمعية بدورها إستجابت فوراً وقامت بدعوة كافة المجالس التصديرية بمقرها بالجيزة وذلك يوم ٣١ أكتوبر الماضي ، حيث تم التباحث والتشاور حول الموضوع المشار إليه لما له من أثر كبير على الاقتصاد المصري ، وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على أن نضع أمامكم بعض الحقائق الهامة التي نرجو أن توليهما إهتماماًكم المعهود وذلك على النحو التالي :

١- أعلنت الدولة ممثلة في القيادة السياسية والحكومة ضرورة تقديم كافة أشكال المساندة لزيادة حجم الصادرات المصرية نظراً لما تمثله من أهمية قصوى لزيادة حصيلة النقد الأجنبي حيث تشير الإحصائيات الصادرة من البنك المركزي المصري إلى أن الحصيلة المشار إليها المحققة من الصادرات السلعية غير البترولية قد بلغت ٢٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ ، هذا بالإضافة إلى دورها العظيم في تنمية سلاسل التشغيل ومحاربة البطالة من خلال خلق فرص عمل للقطاع الإنتاجي وزيادة المنتجات سواءً للسوق المحلي أو التصديري وبالتالي نمو حركة الاقتصاد المصري

٢- إن الوضع الحالي من عدم قيام صندوق دعم وتنمية الصادرات المصرية بالدور المنوط به حيث إمتنع ولازال ممتنعاً عن صرف رد الأعباء التصديرية لأكثر من عامين ، مما أدى إلى وصول قيمة الأعباء التي لم ترد حتى تاريخه بنحو ٩ مليار جنيه وذلك للطلبات التي تم فحصها بالفعل من قبل الصندوق ، يضاف إليها الطلبات التي لم يتم فحصها بعد ، هذا بالإضافة إلى التأخير في رد ضريبة القيمة المضافة على المنتجات التي تم تصديرها مما يحد من قدرة المصدررين والمنتجين المصريين على المنافسة الخارجية ، وبالتالي الخروج من أسواق بذل الكثير من الجهد والوقت لإكتسابها والحفاظ عليها حتى في أصعب الظروف التي مر بها الاقتصاد المصري ، كما أن الإستمرار في عدم

صرف المبالغ المشار إليها سيؤدي إلى تفاقم المشكلة وتوقف الكثير من خطوط الإنتاج وزيادة معدلات البطالة وبالتالي تراجع الحصيلة من النقد الأجنبي لل الصادرات المصرية .

٣- إن التضارب بين ما تعلنه الحكومة من تحسين وتبسيير الخدمات المقدمة للمستثمرين والمصادرن وبين ما تقوم به وزارة المالية من عدم وضع ميزانية لصندوق دعم وتنمية الصادرات المصرية لرد الأعباء التصديرية بشكل يتوافق مع حجمها وقيمتها ، مع عدم وجود الرغبة في زيادتها بشكل متطرد يبعث برسالة سلبية للمنتجين والمصادرن والعالم الخارجي مما يؤثر سلباً على المناخ الإستثماري والإقتصادي ، خاصة في ظل وجود الكثير من الشركات المصرية كفروع لشركات عالمية أو رأس المال العربي وأجنبي مما سوف يؤثر على تدفق أية إستثمارات جديدة في هذا المجالات .

وبناءً على ما سبق تجدون سيادتكم مرفقاً إستغاثة أعدتها المجالس التصديرية موضحاً بها حجم ما يعانيه هذا القطاع الحيوي الهام آملين أن تكون قد وفقنا في عرضها بالشكل المطلوب، راجين التكرم بالموافقة على عقد إجتماع عاجل مع سيادتكم لطرح ما جاء من وجهات النظر واقتراح أهم الإجراءات العاجلة الواجب اتخاذها لاستمرار هذا القطاع في أداء دوره الوطني.